

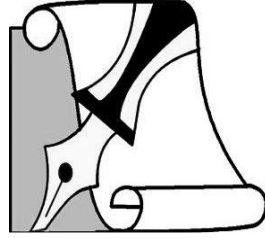


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استمرت الأنظار متجهة داخلياً نحو الشغور الرئاسي الذي لا يبدو أنه سيكون قريباً من الحل في انتظار التسوية الخارجية والداخلية.

كان الجديد في الأيام الماضية ما استجد من مبادرة فرنسية، لكن ما رشح حتى كتابة هذه الأسطر أن لا تقدم في الملف الرئاسي فرنسياً، ولا تغيير في الموقف السعودي، رغم كل ما يحاول الفرنسيون الإيحاء به.

وقد أعطى الفرنسيون الضوء الأخضر لمن يرغب بزيارتهم وبحث الملف الرئاسي معهم، لكن لا يبدو أن الملف اللبناني خطأ أي خطوة متقدمة. إذ تتحدث معلومات فرنسية عن بعض ما خلصت إليه المرحلة الأخيرة من التحرك الفرنسي الذي اصطدم، مرة جديدة، بحائط مسدود، على خطى كل المبادرات الفرنسية السابقة التي لم تؤت ثمارها.

فالحركة الرئاسية عموماً على طريق التراجع إلى الوراء، رغم كل الضغوط التي تمارس داخلياً وخارجياً، لأسباب مختلفة، والكلام الخارجي يتحدث عن فترة طويلة من الشغور الرئاسي. لكن، رغم كل هذه الضبابية التي يراد أن يعتادها اللبنانيون، تسعى باريس إلى أن تكون محركاً لحوارات ومفاوضات داخلية وخارجية لم تصل بعد إلى أي نقطة إيجابية. إلا أن محاولاتها خرق الجمود الحالي، من حين إلى آخر، وتقديم نموذج مختلف عن تعاطي دول معنية بالوضع اللبناني، لم تنجح في تغيير الصورة التي تركها أداؤها بأن ثمة تخبّطاً في إدارة ملف لبنان الرئاسي. ويعزز هذا الانطباع أن نشاطها اصطدم، مرة أخرى، في صورة لا لبس فيها بحسب المعلومات الفرنسية، بموقفين سعودي وأميركي. وساهمت تطورات الأسبوع الماضي بين بيروت وباريس والرياض في جعل المعنيين بالملف الرئاسي فرنسياً يقتنعون بوجود تعثر في التقدم خطوة إلى الأمام.

فالاتصالات الفرنسية مع السعودية، سواء على مستوى الصف الأول أو الثاني، أكدت مجدداً للرئيس إيمانويل ماكرون أن الرياض لا تزال عند سقف البيان الثلاثي الذي صدر من نيويورك بتوقيع أميركي وفرنسي وسعودي. وكل ما تبلغته باريس مجدداً، وأكثر من مرة، أن السعوديين غير معنيين بأي محاولات فرنسية في الملف الرئاسي، ولا بأي تسويات ترتسم حول توزيع أدوار بهدف الإيحاء برضى سعودي عن أي شخصيات مرشحة لتسويات خارجية مطروحة حالياً. وما عدا سقف بيان نيويورك، لا

كلام سعودي حول لبنان، إلا ما يتعلق بتنفيذ القرارات الدولية والتمسك باتفاق الطائف. ويعني السعودية كذلك أن واشنطن لا تزال متمسكة بالسقف ذاته، وأنها لم تعدّل نظرتها إلى انتخابات رئاسة الجمهورية بحيث تسمح بفتح باب التأويلات حول مواقف وتسميات مرشحين، سواء لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة. وهذا ما سمعته باريس بوضوح.

والمشكلة، حسب الرياض، أن هناك محاولة فرنسية من بعض الدوائر لتأويل مواقف الرياض، وسحبها في اتجاهات لا ترضى السعودية عنها. لذا سعت باريس، بعد تبلغها الموقف السعودي الواضح بعدم الاهتمام بالملف اللبناني عموماً والرئاسي خصوصاً، إلى تدوير الزوايا، بإعادة تعويم ملف المساعدات الإنسانية الذي دعمته السعودية، لأسباب اجتماعية وإنسانية فحسب. وتريد باريس من خلاله إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، علّ ذلك يؤدي لاحقاً إلى تفعيل التواصل رئاسياً.

إضافة إلى ذلك، فإن ما حصل بين بيروت وباريس وسبق أو ترافق مع زيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لفرنسا، زاد من اقتناع مسؤولين فرنسيين معنيين مباشرة بالملف اللبناني بأن الحركة الفرنسية في بيروت لم تنجح في كسر حلقة الجمود، وأن ما جرى لم يعدّ كونه لعباً في الوقت الضائع ولن يوصل وفق المسار المعتمد إلى انتخابات رئاسة الجمهورية.

وما رافق زيارة باسيل لفرنسا أكد بوضوح أن الملف اللبناني بات عالقاً أكثر. لذا تبلور اقتناع لدى باريس بأن تفتح أبوابها لكل القوى السياسية ممن تريد زيارتها لإجراء حوارات حول الرئاسة اللبنانية، ومن الشرائح السياسية كافة. وهذا التوجه يعني في مكان ما العمل على إحداث توازن بين الحركة الفرنسية في بيروت، التي تعترض عليها بعض القوى المعارضة، كونها حتى الآن شرّعت أبواب الحوار أمام حزب الله وقوى 8 آذار، وبين سعي الإدارة الفرنسية في باريس، تحت ضغط داخلي، إلى الحفاظ على تواصل مع القوى السياسية كافة وعدم الظهور بمظهر الاصطفاف إلى جانب أي طرف، والحفاظ على قنوات الاتصال مع السعودية استباقاً لأيّ تسويات يمكن أن تحصل حين تتضح ظروفها. مع العلم أن باريس، وفي ما يتعلق بلبنان، لا تزال ترى أن لديها فرصة للنفوذ عبر تسوية فيه، كي تطل على دور متقدم. لكنها مرة أخرى تتعثر.

على أن اللافت للنظر في الفترة الماضية تمثل في حركة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يعتقد مؤيدون ان ما بعد ترسيم الحدود البحرية لن يكون بالطبع كما قبله.

وهو بدأ هجومه المعاكس فور انتهاء ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون، وحتى قبلها. وللتذكير، فإنه منذ بدء النصف الثاني من ولاية عون، تحديداً منذ 17 تشرين الأول 2019، ورئيس التيار الوطني الحر يعتمد سياسة شراء الوقت محتفظاً لنفسه بموقع الدفاع أمام هجمة واسعة، محلية وإقليمية ودولية، حسب العونيين، متحيين الفرصة لهجوم معاكس اختار له توقيت اقتراب ولاية عون من الاختتام.

شكلت تلك معالم سياسته مع الرئيس عون في العلاقة مع أخصامهما السياسيين على مختلف الصعد وفي مختلف الملاعب، الحكومية منها أو المجلسية أو حتى في الشارع حيث كان العونيون يعدّون الدقائق ليعودوا إليه بعد فشلهم في الحكم ومحاربة منظومة الحكم لهم منذ الساعات الأولى للعماد عون في قصر بعدا.

لا يعود الفشل في الحكم فقط إلى تجاوزات العونيين وانخراطهم في لعبة التحاوص السلطوي وهم ليسوا بأرباب فيها في وجه من هم أكثر تمرّساً وقدرة، بل أيضا الى تراكم الظروف والأزمات والحظ العاثر الذي جلب على لبنان أكبر كارثة اقتصادية منذ ما قبل تأسيسه قبل نيّف و100 عام مرافقة بمأساة المرفأ ووباء كورونا اللذين يحلّان ربما مرة فقط في كل قرن..

والحال أن العهد توصل إلى بعض الإنجازات في النصف الأول من ولاية عون، لا سيما في السنتين الأوليين، منها على سبيل المثال الاستقرار الأمني الداخلي ودحر الإرهاب، ومنها في موضوع التمثيل الشعبي، لا سيما للمسيحيين عبر قانون الانتخاب الذي مكّنهم من جلب غالبية ممثليهم الى البرلمان.

على أن عبارة "ما خلّونا" التي كانت لسان حال العونيين لكن لم يجهر بها عون يوماً، شكلت سمة العهد والحجة التي اختبأ وراءها التيار، بينما كان عون يعلم تماماً ان صلاحيات رئيس الجمهورية باتت محدودة مقارنة بالماضي قبل اتفاق الطائف حين كان حاكماً في نظام شبه رئاسي، حتى أنه لم يستخدم كل صلاحياته التي وقرها له دستور ما قبل الطائف.

في المرحلة الثانية من العهد حاول العونيون استلام زمام المبادرة من دون جدوى حتى مع النزول إلى الشارع لمواجهة أخصامهم، الأمر الذي اقتصر على مناسبات زمنية محددة لم تفعل في صدّ الهجمة الشعبية عليهم التي دفعوا ثمنها ثقلها واضحا في كتلتهم النيابية.

يجادل هؤلاء بأن ما تمخضت عنه الانتخابات كان أفضل الممكن وهم يؤكدون، مع علمهم بعدم صحة الأمر، أنهم يتزعمون الشارع المسيحي بينما الواقع أن الصدارة انتقلت الى خصمهم الأشرس، القوات اللبنانية، التي برهنت عن أداء أكثر خبثاً في الحكم ولم تتورط بوحل السلطة وسوءها كما فعل العونيون.

كل ذلك لم يمنع العونيين من الخروج باحتفال شعبي من السلطة موجهين رسالة إلى كل من يعينهم الأمر بأنهم انتقلوا من مرحلة الدفاع والتقوية أحياناً، إلى الهجوم المرتد والمؤذي للأخصام - الأعداء.

هذا ما يؤكد عليه العونيون في مجالسهم الخاصة ولا يخفون نيّتهم الانتقام من كل من حاربهم مُقرّين بفشلهم في السلطة وحتى في الحكم إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أيضاً أدائهم النيابي.

والواقع أن العونيين استهلوا هجومهم المعاكس هذا انطلاقاً من استحقاق الانتخابات في 15 أيار الماضي. وسرعان ما بدأت تصريحات مسؤوليهم بالتصاعد تجاه منظومة الحكم التي يحلّ رئيس المجلس النيابي نبيه بري في صدارتها ومعه الزعيم الإشتراكي وليد جنبلاط ومعهما حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وكل من اشترك في الحكم خلال العهد الذهبي للمنظومة خلال تسعينيات القرن الماضي حتى العام 2005.

وفي الليلة نفسها لصدور النتائج وبعد اجتماع مصالحة جمعه مع زعيم تيار المردة سليمان فرنجية برعاية الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أشاد باسيل بفرنجية. حيث أراد تحييده مؤقتاً في وجه القوات المنتشية بالفوز ولتوجيه رسالة بأن محوره خرج منتصراً. بعدها بدأت نغمة معارضة وصول فرنجية إلى الرئاسة بالورود على لسان مسؤولي التيار الحر وصولاً الى الهجوم على فرنجية ووصفه بكونه امتداداً للمنظومة، وهو وصف غير بعيد عن الدقة في كل حال ولا ينفية فرنجية أصلاً.

لم يكن التسريب الباسيلي الأخير من باريس سوى محطة على طريق توجيه ضربة كبرى لمشروع فرنجية الرئاسي طالما أن الفيتو الذي يضعه باسيل، فعلياً وليس دستورياً، يقضي على أي مرشح طامح للرئاسة.

جاء ذلك رغم كل التسريب لدى المحور الذي يتزعمه حزب الله بأن فرنجية هو المرشح. وبما أن باسيل الخاضع للعقوبات والفتاح للجبهات مع الجميع تقريبا باستثناء الحزب، ليس مثاليا بالنسبة إلى الحزب، فإن فرنجية هو المرشح.

بهذا دحض باسيل وعون كل ما قيل عن خضوعهما في النهاية لرأي الحزب في الرئاسة دافعين في اتجاه الاتفاق على مرشح، في المرحلة الحالية، هذا في حال لم يطل الفراغ إذ حينها، وربما في الربع المقبل، سيكون لباسيل رأيا آخر مع عمله الدؤوب على رفع العقوبات متسلحا بدعم قطري كبير وعمق فرنسي وسيط مع الأميركيين.

وإذا كانت زيارته القطرية الأخيرة حملت عناوين شتى منها النفطي والرئاسي والعقوبات، فإن متابعين للسياسة القطرية يؤكدون أن الدوحة اليوم ومعها دول خليجية وحتى الغرب وعلى رأسه واشنطن، يعملون على خط قائد الجيش جوزف عون رئيسا.

هنا حسب المسعى الباسيلي، تبدو قطر محل تقاطع بين الأميركيين والإيرانيين وهي التي ستحتفظ بدور كبير في المستقبل انطلاقا من الملف الغازي اللبناني، لكن ليس لاستبدال الدور السعودي الذي يحتفظ بالفيتو على أي تحرك خليجي في لبنان، بل لتمهيد الأرضية أمام دور للرياض لتسوية.. بعيدة زمنياً.

في كل الأحوال تشير هذه القراءة المقربة من التيار الوطني الحر إلى أن الفراغ أو الشغور الحالي لن يكون على شاكلة سابقه قبل وصول العماد عون إلى الرئاسة. فالوضع في لبنان لا يتحمل ترف مرور الوقت وسيضغط الغرب المعني مباشرة بلبنان لتتصيب رئيس للجمهورية، ونتكلم هنا خاصة عن فرنسا التي يحتفظ عون وباسيل بعلاقة ممتازة معها، وعن الفاتيكان بدفع كبير من الكنيسة اللبنانية، ونوعا ما عن الولايات المتحدة الأميركية. علما أن واشنطن وباريس تتریشان بالحل أو التسوية اللبنانية حتى انقشاع ضباب العلاقة مع طهران.

في هذه الأثناء سيكون على حزب الله مراعاة خاطر باسيل وعون في هوية الرئيس المقبل وسط إحراج الحزب وأمينه العام السيد حسن نصر الله تجاه فرنجية، وكان هذا سبب عدم استحصال الأخير على وعد نهائي بترشيحه للرئاسة.

أما لناحية باسيل، فبحديثه المسرّب الأخير يكون تخلص من ترشيح فرنجية. وحسب مقربين منه فإن ترشيح قائد الجيش لهو أهون عليه من ترشيح فرنجية للرئاسة لا بل إن ترشيح ميشال معوض هو حتى أسهل على رئيس التيار الحر من تزكية مرشح المنظومة التي أفشلت حكم الرئيس ميشال عون.

بهجومه المضاد هذا يطرح باسيل نفسه من جديد لاعباً لا غنى عنه في اللعبة السياسية الداخلية بعد أن استوعب الضربات التي وُجّهت إليه منذ 17 تشرين. وإذ لم ينتقد قائد الجيش شخصياً كما فعل مع فرنجية الذي عايره باسيل بتقلص حجمه الشعبي، قد يكون جوزف عون مرشح التسوية صاحب الغطاء المسيحي لكن بعد أن يستنفذ باسيل أوراقه الرئاسية الأخرى التي تشمل أسماء يتقاطع الاحترام عليها بين أركان السلطة وهي عديدة.

على أن كل المؤشرات، حتى التي يخرج بها أخصام باسيل، لا توحي أنه سيتراجع في ملف الرئاسة، مهما طال أمد الفراغ تحت عنوان حفظ حقوق المسيحيين.

فالرئاسة تبقى الموقع الأعلى في الدولة (في الشكل على الأقل)، ويُفترض أن تكون خياراً لبنانياً جامعاً لا خيار طرف واحد. كما أنها الموقع الوحيد الذي يمثل الموارنة والمسيحيين في هيكل السلطتين التشريعية والتنفيذية (ولو في الشكل أيضاً)، ويُفترض أن تكون خياراً مارونياً ومسيحياً جامعاً في الدرجة الأولى.

ولكن، واقعياً، فإن رأي حزب الله هو المرجح في اختيار رئيس الجمهورية، لأنّه الطرف الوحيد الفاعل على الساحة. وللتذكير، فإن الرئيس ميشال عون لم يصل إلى الموقع لولا الضوء الأخضر من حزب الله. وما فعله رئيس تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري ورئيس القوات سمير جعجع حينذاك، هو أنّهما أمنا تغطية مسيحية وسنية للعماد ميشال عون حينها.

أما في معسكر رئيس تيار المردة سليمان فرنجية يُقال إن الأمور متجهة مهما طال الوقت لتزكية الرجل. وأما في معسكر باسيل فيُقال إن المرحلة الحالية هي مرحلة إضاعة الوقت، وإن المفاوضات الجديّة حول الرئاسة لم تنطلق بعد. وبين هذا وذاك، يراهن "التوافقيون" (مثل زياد بارود الذي يحظى بقبول باسيل) على ان واحدا منهم سيكون رئيس مخاض التسوية، بعد أن يتعب الحليفان اللدودان.

في الخلاصة يبدو اليوم فرنجية مطمئنا إلى أنه يحظى بدعم ثنائي الحزب وحركة أمل، وفي الإمكان حصوله على غالبية سنوية ودرزية محتملة، وبعدم وجود فيتوات خارجية قاسية عليه. لكنه، في المقابل، يشكو من أن تؤدي المقاطعة المسيحية الشاملة إلى تسديد ضربة قاضية ميثاقية لحظوظه. ووحده الخصم، باسيل، قادر على إحداث خرق مهم في هذه المقاطعة وتعويضه ما يحتاج من التغطية المسيحية.

لكن القريبيين من باسيل يعتقدون أن المرحلة المقبلة ستسمح بتحسن وضعه، كما تحسن وضع عون تدريجا حتى حظي بغالبية سمحت بانتخابه. وإذا تحقق ذلك، فيمكن أن يكافئ حزب الله حليفه فرنجية، تحت سقف العهد المقبل.

يعني ذلك أن باسيل يفصل الانتظار طويلا ليتحقق التبدل في المناخات العربية والدولية تجاهه، فتتوافر الظروف لانتخابه. وهذا الأمر قد يبدو خياليا.. في الظروف السياسية الحالية.